الفصل الأول

مقدمة: ماذا نعني بالتنمية؟
Introduction: what do we mean by development

- تعريفات التنمية
- قياس التنمية
- الاستعمار
- عوامل التنمية
- ما بعد التنمية

وافقت الأمم المتحدة في سبتمبر من عام ٢٠٠٠م على تبني عدد من "أهداف التنمية الألفية" (انظر الإطار ١,١). وقد تشير مثل تلك الأهداف المحددة بوضوح إلى أنه يمكن تعريف "التنمية" بسهولة لأن المهم هو نقطة النهاية التي يصل إليها مجتمع ما، وليس كيفية تحقيق تلك الأهداف.

الإطار (١,١)
أهداف التنمية الألفية

مع أن هذه الأهداف قد تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠م، إلا أنها كانت حصيلة لمؤتمرات دولية عديدة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. وهناك ثمانية أهداف إلا أن لكل هدف منها عددًا من المؤشرات. والأهداف الثمانية هي:

١- القضاء على أسوأ حالات الفقر والجوع.

obeikandl.com

٢- تحقيق تعليم أساسي شامل.
٣- تشجيع المساواة النوعية (الجنسانية)[1] وتمكين النساء.
٤- خفض مستوى الوفيات بين الأطفال.
٥- تحسين صحة الأمومة.
٦- مكافحة الإيدز، الملاريا وغيرها من الأمراض.
٧- ضمان الاستدامة البيئية.
٨- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

أما المستهدَف منها فهو أكثر تحديدًا ويتضمن:

١- العمل على تقليص شريحة الناس الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارًا واحدًا في اليوم إلى النصف خلال الفترة بين ١٩٩٩- ٢٠١٥م.
٢- خفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار الثلثين خلال الفترة بين ١٩٩٩م و ٢٠١٥م.
٣- البدء بتقليص حالات الملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة بحلول سنة ٢٠١٥م.
٤- خفض نسبة الناس الذين لا تتوفر لديهم فرص مستديمة للحصول على المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥م.

المصدر: مشتقة من أهداف التنمية (٢٠٠٣م).

وسيهتم هذا الكتاب بنظريات التنمية وكيف تساعد تلك النظريات صناعة السياسة وتطبيقاتها على إنجاز أهداف التنمية. ولكن قبل أن ننطلق في هذه الرحلة، سنكون بحاجة إلى تعريف مفهوم "التنمية"، فبرغم التأكيد القوي على "مؤشرات تحقق التنمية"، إلا أن هذا الفصل سيلقي الضوء على الطبيعة المتضاربة لمصطلح "التنمية". وسننظر، على وجه التحديد، إلى الطريقة التي عُرِّفت بها "التنمية"، ومن عرَّفها وعلى أي مستوى تم التحقق من تلك التعريفات.

(١) تشير الاختلافات الجنسية sexual إلى الفوارق البيولوجية بين الجنسين، أما الجنسانية gender فتشير إلى الفوارق الثقافية أو الاجتماعية (المترجم).

الحداثة

ترتبط الأفكار عن التنمية عند كثير من الناس بمفاهيم الحداثة، ولأن "الحداثةَ" في أوسع معانيها ترتبط بشرط الحديث، الجديد أو العصري، فإن "فكرة "الحداثة" تنظر للناس من منظور الزمن" (Ogborn 1999: 153). ونظرًا للديناميكية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية فإن ما يعتبر "حديثًا" سيتغير عبر الزمان وكذلك عبر المكان. فما يعتبر "حديثًا" في مكان ما يمكن أن يكون «موضة قديمة» في أماكن أخرى.

ومع ذلك فقد استخدم مفهوم "الحداثة" بشكل أكثر تحديدًا كمصطلح لوصف أشكال معينة من الاقتصاد والمجتمع استنادا إلى تجارب أوربا الغربية. فوفقًا للمعايير الاقتصادية تشمل "الحداثة" التصنيع، التحضر، وزيادة استخدام التقنية ضمن كل قطاعات الاقتصاد. وهذا النموذج للتقنية والأسس العلمية ينعكس أيضًا في المجالات الاجتماعية والثقافية. ويشار هنا إلى أن فترة ما سُمي "بالتنوير" في أوربا الغربية في أواخر القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر قد قامت على الأهمية المتزايدة للاقترابات العقلانية والعلمية لفهم العالم والتقدم مما شكل تباينًا مع النظرات السابقة التي غالبًا ما كانت متجذرة في التفسيرات الدينية (Power 2003: 72-6). وقد تأثرت الاقترابات الطبية، والأنساق القانونية والسياسية والتنمية الاقتصادية جميعها بهذا التحول في النظرة إلى الأشياء.

ويعتبر الإطار الزماني والمكاني لتلك الأفكار حول الحداثة مهمًّا في هذا الفهم لما كان "حديثًا"، ولكن كما سنرى خلال هذا الكتاب، فإن تلك الأفكار قد استلت من سياقها وعُمِّمت حول العالم (Larrain 1999). وقد فسَّر البعض هذا الانتشار للحداثة "بالتنمية" و "التقدُّم"، بينما ربط آخرون ذلك الانتشار بالقضاء على الممارسات

الثقافية، وتدمير البيئات الطبيعية وتدني مستوى الحياة والمعيشة. وسنناقش كل هذه المواضيع وغيرها في الفصول التالية.

التنمية هي التقدم الاقتصادي

ينظر الناس الذين يعرِّفون التنمية على أنها "الحداثة" إلى التنمية بمعايير اقتصادية إلى حدٍّ كبير. ويسيطر هذا المنظور للتنمية على معظم أنشطة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي فضلا عن كثير من الحكومات الوطنية في كل من عالمي الشمال والجنوب، فالبنك الدولي، على سبيل المثال، يستخدم إجمالي الناتج القومي الفردي (GNP p.c.) لتقسيم بلدان العالم إلى فئات تنموية. ووفقًا لهذا التقسيم يتم تعريف بلدان الدخل المنخفض على أنها تلك التي يبلغ إجمالي الدخل القومي الفردي فيها وفقًا لإحصائيات سنة ٢٠٠١م ٧٤٥ دولارًا أمريكيًّا أو أقل، أما التي يتراوح دخلها ما بين ٧٤٥–٢٩٧٥ دولارًا فتوصف ببلدان الدخل المتوسط الأدنى، وتليها بلدان الدخل المتوسط الأعلى بدخل يتراوح بين ٢٩٧٦–٩٢٠٥ دولار، وفي القمة تتربع بلدان الدخل المرتفع بدخل يتجاوز ٩٢٠٥ دولار أمريكي (World Bank 2003b: 243) (الشكل ١,١). إلا أن الدخل القومي الفردي يعتبر مؤشرًا اقتصاديًّا صرفًا (الإطار ١,٢). ونظرًا لأن البلدان تتفاوت فيما بينها بشكل كبير وفقًا لعدد السكان فإن مقدار الدخل القومي الكلي يتم تقسيمه على عدد سكان الدولة للحصول على مقدار متوسط دخل الفرد لقياس الثروة الاقتصادية. وينظر إلى استخدام مؤشر الثروة على أنه ملائم للتعبير عن التنمية على افتراض أن زيادة الثروة تجلب معها فوائد أخرى مثل ارتفاع مستوى الصحة، والتعليم وأسلوب الحياة.

الشكل (١ , ١). تصنيفات البنك الدولي حسب الدخل، ٢٠٠٢م.

المصدر: استنادًا إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٣م)

obeikandl.com

الإطار (١,٢)

طريقة احتساب إجمالي الناتج المحلي GDP وإجمالي الناتج القومي GNP

إجمالي الناتج المحلي (GDP) يقيس هذا المؤشر قيمة كل السلع والخدمات المنتَجة في داخل بلد معين. ولا يهم فيما إذا كان الأفراد أو الشركات المستفيدون من هذا الإنتاج مواطنين أو أجانب.

إجمالي الناتج القومي (GNP) يقيس هذا المؤشر قيمة كل السلع والخدمات التي يمتلكها المقيمون في بلد ما بغض النظر عن مكان الإنتاج. ولذا فهو يشمل، إجمالي الناتج المحلي زائدا الدخل المتحصل عليه من الخارج (مثل الأرباح العائدة من الخارج) ناقصا الدخل الذي يمتلكه أناس من الخارج.

إجمالي الدخل القومي (GNI) يعتبر هذا اسما بديلا لإجمالي الناتج القومي (GNP). ويستخدم البنك الدولي حاليا هذا المؤشر بدلا من مؤشر إجمالي الناتج القومي في تقريره السنوي المعنْوَن تقرير التنمية العالمي World Development Report.

التنمية الإنسانية

لازال مؤشر إجمالي الناتج القومي الفردي يستخدم على نطاق واسع، إلا أنه أصبح مقترنًا بشكل متزايد مع مؤشرات أوسع "للتنمية" تسلط مزيدًا من الضوء على الأبعاد غير الاقتصادية للمفهوم. ومن بين تلك المؤشرات يعتبر مؤشر دليل التنمية الإنسانية The Human Development Index (HDI)، الذي طوره برنامج الأمم المتحدة للتنمية The United Nations Development Programme (UNDP) في نهاية الثمانينيات، الأكثر استخدامًا وشيوعًا من بين تلك المؤشرات. ومع أن المؤشر الجديد لا يزال يحتوي على جانب اقتصادي، إلا أن هناك مؤشرات أخرى للتنمية تتعلق بالرفاه والسعادة الإنسانية (الإطار ١,٣). وقد دأب برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة ١٩٩٠م على إصدار تقرير سنوي عن التنمية الإنسانية مستخدمًا دليل التنمية الإنسانية (HDI) لتصنيف دول العالم إلى دول ذات تنمية إنسانية مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة (الشكل ١,٢).

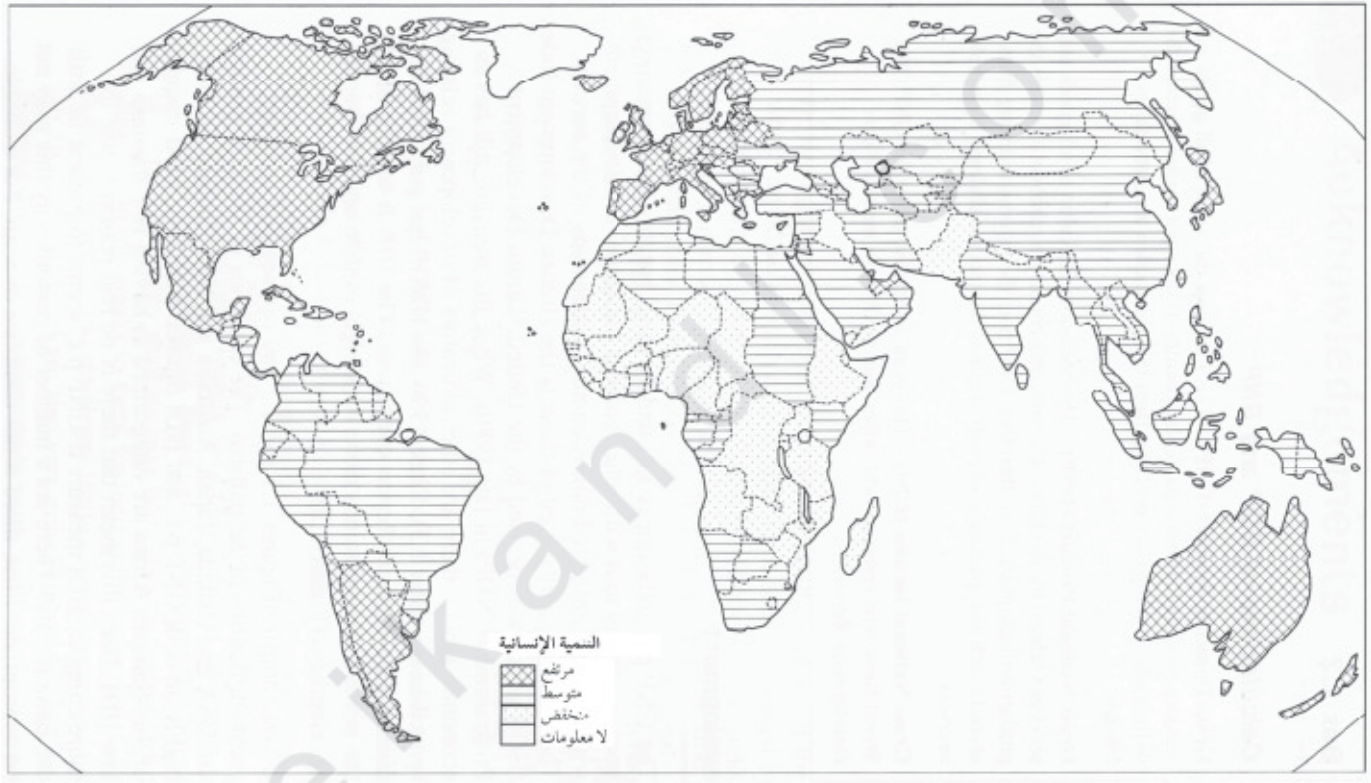

الشكل (٢ , ١). مؤشرات التنمية الإنسانية ٢٠٠٢م.

المصدر: استنادًا إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٣م).

obeikandl.com

الإطار (١,٣)

دليل التنمية الإنسانية

دفع الإدراك المتزايد في نهاية الثمانينيات بمحدودية المؤشرات الاقتصادية المستخدمة عادة لقياس التنمية برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) إلى ابتكار دليل التنمية الإنسانية (HDI). ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد تنموية فيما يتعلق برفاهية الإنسان وهي: حياة طويلة وصحية، التعليم والمعرفة، ومستوى معيشي لائق. واختار البرنامج أربعة مؤشرات كمية لقياس تلك الأبعاد.

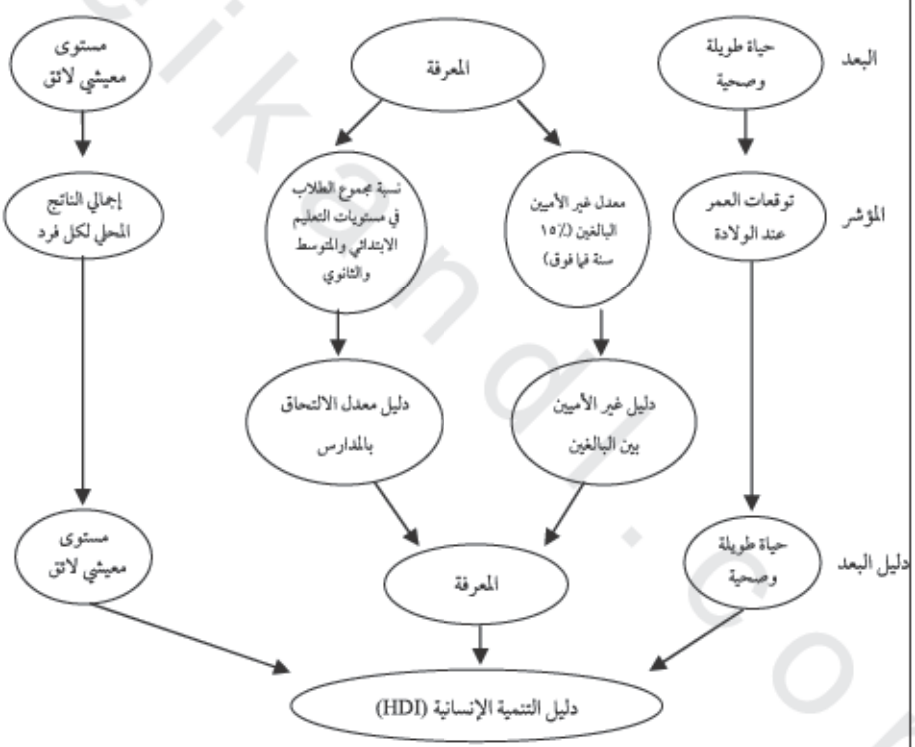

طريقة احتساب دليل التنمية الإنسانية HDI

بعد ذلك يجب تحويل تلك المؤشرات إلى دليل يتدرج من صفر إلى ١ بغرض التوصُّل إلى وزن متساوٍ بين كل من الأبعاد الثلاثة. وعندما يتم احتساب قيمة الدليل لكل بعد، يتم أخذ المعدل ويصبح الرقم النهائي هو دليل التنمية الإنسانية. وكلما كانت قيمة الدليل مرتفعة كلما كان مستوى التنمية الإنسانية كذلك.

المصدر: استنادًا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٢م: ٣-٢٥٢)

وإذا قارنت الشكل (١,١) مع الشكل (١,٢) تستطيع أن ترى أن هناك تشابهًا كبيرًا في الأنماط، فبلدان أوربا الغربية، الولايات المتحدة وكندا، اليابان، استراليا ونيوزيلندا كلها تُصنَّف في مواقع متقدمة وفقًا لبيانات كل من إجمالي الناتج القومي الفردي ودليل التنمية الإنسانية. وعلى نفس المنوال، تصنف معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على أنها ذات دخول منخفضة وتنمية إنسانية منخفضة كذلك. لكن هل يعني هذا أنه ليس هناك مبرر حقيقي لاستخدام مؤشر دليل التنمية الإنسانية الأكثر تعقيدًا إذا كان يبدو أن مؤشر الناتج القومي الفردي يزودنا بنفس النتائج؟

الحقيقة أن هناك عددًا من الأسباب التي تجعل هذا الأمر قد يبدو غير ملائم. فأوَّلا، ليس هناك تطابق كامل بين المؤشرين، فعلى سبيل المثال بينما يتم تصنيف تشيلي والأرجنتين ضمن مجموعة "بلدان الدخل المتوسط"، إلا أن درجاتهما وفقًا لدليل التنمية الإنسانية تضعهما ضمن فئة "التنمية الإنسانية الأعلى". وباستخدام إحصائيات البنك الدولي للدخل، تصنف الهند في مجموعة "الدول ذات الدخل المنخفض"، إلا أن إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية تضع الهند ضمن مجموعة "التنمية الإنسانية المتوسطة". وفضلا عن أنه ليس هناك تطابقًا كاملا، فإن استخدام دليل التنمية الإنسانية HDI يعني التأكيد على أن "التنمية" أكثر من مجرد تقدم اقتصادي يتم قياسه على المستوى القومي.

إلا أن البعض يرى، مع ذلك، أن هذا النقاش حول المؤشرات الملائمة لتحديد المكانة القومية يعتبر غير مهم، لأنهم يشعرون أن مثل تلك المؤشرات لا تأخذ في الاعتبار عدم المساواة سواء بمعاييرها المكانية أو بالمعايير الاجتماعية. كما أنها لا تتضمن ما تشعر به الأغلبية الساحقة من الناس تجاه التنمية، أو كيف يفضلون تغيير حياتهم (فيما لو كان ذلك ممكنًا) (Friedmann 1992b).

أهمية المقياس

يمكن النظر للتنمية وفقا لعدد من المقاييس تتراوح من الفردي، المجتمع المحلي، الإقليمي، القومي، والكوني. ولذا فإن تعريف التنمية يمكن أن يختلف بناءً على المقياس المستخدم، كذلك يمكن للاقترابات المستخدَمة لدراسة التنمية أن تكون هي الأخرى متأثرة بالمقياس المستخدَم كما سنرى في الجزء التالي.

يمكن اكتشاف حالات التفاوت أو غياب المساواة عند النظر إلى مقاييس مكانية محددة، فعلى سبيل المثال، عندما نعتمد على الأرقام التنموية على المستوى القومي لا نستطيع معرفة ما إذا كان هناك فوارق بين المناطق داخل الدولة. وكما سنرى خلال هذا الكتاب، فإن حالات التفاوت المكانية تعتبر عاملا أساسيًّا في أي نقاش عن التنمية. فبعض نماذج التنمية قد تؤدي إلى تفاقم التفاوت بين الأماكن، بينما تحاول اقترابات تنموية أخرى جاهدة تقليصها.

وعلى المستوى دون القومي من المهم أيضا أن نأخذ القضايا التوزيعية بعين الاعتبار. وفي هذا السياق يعتبر معامل جيني (Gini Coefficient) مقياسًا لحالة التفاوت (انظر الإطار ١,٤). فعلى المستوى القومي، بينما يمكن لمستويات الدخل الفردي ودليل التنمية الإنسانية أن تكون "مقبولة" وفقًا للمعايير الدولية، إلا أنه من المهم الاعتراف بأنه ليس بمقدور كل فرد في البلاد الحصول على ذلك المستوى من الدخل أو الفرص المعيشية (انظر الجدول ١,١). فكما يوضح هذا الجدول، تحظى تلك القضايا المتعلقة بالتفاوت وعدم المساواة بنفس القدر من الأهمية في عالم الشمال كما في عالم الجنوب – فمستويات التنمية الاقتصادية المرتفعة لا تعني بالضرورة تحقيق قدر أكبر من المساواة (انظر الإطار ١,٥). كما أن تجارب التهميش، الفقر، والحرمان ليست حكرًا على أجزاء محددة في العالم (Jones 2000).

الإطار (١,٤)

معامل جيني Ginin coefficient ودليل جيني Gini index

يُستخدم كلا هذين المقياسين لقياس حالة التفاوت (عدم المساواة) وقد سُمِّيَا باسم الإحصائي الإيطالي الذي صاغ هذا المعامل في سنة ١٩١٢م. ويستخدمان إما لقياس التفاوت في الدخل أو التفاوت في الاستهلاك بين الأفراد، الأسر أو الجماعات.

معامل جيني يتراوح هذا المقياس من صفر التي تعني مساواة تامة، إلى ١ التي تعني تفاوتًا تامًّا. لذا فإنه كلما قرب معامل جيني إلى الصفر كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة. فالبلدان التي تتراوح قيمة معامل جيني لديها بين ٠,٥٠ و ٠,٧٠ يمكن وصفها بأنها بلدان ذات مستويات عالية من التفاوت في توزيع الدخل، بينما يمكن وصف البلدان التي تتراوح قيمة المعامل لديها بين ٠,٢٠ إلى ٠,٣٥ بأن لديها توزيعًا عادلاً للدخل نسبيًّا.

دليل جيني يستخدم هذا المقياس من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ويتراوح بين صفر إلى ١٠٠ نقطة. حيث يمثل رقم صفر مساواة تامة بينما يشير رقم ١٠٠ إلى تفاوت تام.

المصدر: adapted from Todaro (2000); UNDP (2002).

الإطار (١,٥)

التفاوت (عدم المساواة) في الولايات المتحدة

تصنف الولايات المتحدة بين أغنى خمسة بلدان في العالم بإجمالي دخل قومي فردي بلغ ٣٤,٨٧٠ دولارًا في سنة ٢٠٠١م ، إلا أن متوسط الأرقام القومية تلك تخفي حالات من التفاوت الصارخ في الدخل فضلا عن تجارب معيشية مختلفة. ويبدو واضحًا وفقًا لدليل جيني البالغ ٤٠,٨ أن الأمريكيين لا يحصلون على نصيب متساوٍ من ثروة البلاد. واستنادًا إلى أرقام مكتب الإحصاءات الأمريكي في سنة ١٩٧٣ فقد سيطرت شريحة أعلى ٢٠٪ من السكان على ٤٤٪ من مجموع الدخل. وقد ازدادت هذه النسبة إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠م. وعند النظر إلى أرقام الثروة جميعها، وليس فقط الدخل، يظهر نمط مشابه من التفاوت وانعدام المساواة مع سيطرة ١٪ من الأسر الأمريكية على ٣٨٪ من الثروة القومية، بينما يعيش ٨٠٪ من الأسر على ١٧٪ فقط.

ويظهر هذا التفاوت الاقتصادي أيضًا وفقًا للمؤشرات الاجتماعية، فقد زعم أمارتيا سن Amartya Sen في كتابه "التنمية حرية" الصادر في سنة ١٩٩٩م أن مقارنة بعض الجماعات التي تعيش في الولايات المتحدة مع مجتمعات عالم الجنوب تظهر أن الأمريكيين يمكن أن يكونوا في وضع أسوأ من نظرائهم في البلدان الأكثر فقرًا، فمع أن الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية في الولايات المتحدة يكسبون دخلا أكبر

بكثير مما يكسبه الناس المولودون في الصين أو ولاية كيرالا (جنوب غرب الهند)، إلا أن فرصهم في بلوغ عمر متقدم أقل. كما وظف اماراتيا سن نتائج بحث طبي قام به كل من ماكورد و فريمان McCord and Freeman (1990) ليؤكد أن "لدى الرجل البنغالي فرصة للحياة لعمر يتجاوز الأربعين سنة أفضل مما لدى الرجل الأمريكي الأسود الذي يسكن حي هارلم في مدينة نيويورك المزدهرة" (١٩٩٩م: ٢٣).

المصادر: استنادًا إلى *The Economist* (2003b); Sen (1999); UNDP (2002); World Bank (2003b)

الجدول (١, ١). مقاييس التفاوت في الدخل.

	تصنيف دليل التنمية الإنسانية ٢٠٠٣	سنة الدراسة المسحية	نسبة أغنى ١٠٪ إلى أفقر ١٠٪	دليل جيني
الولايات المتحدة	٧	١٩٩٧م	١٦,٦	٤٠,٨
اليابان	٩	١٩٩٣م	٤,٥	٢٤,٨
المملكة المتحدة	١٣	١٩٩٥م	١٢,٣	٣٦,٨
بولندا	٣٥	١٩٩٨م	٧,٨	٣١,٦
البرازيل	٦٥	١٩٩٨م	٦٥,٨	٦٠,٧
الفلبين	٨٥	٢٠٠٠م	١٦,٥	٤٦,١
الصين	١٠٤	١٩٩٨م	١٢,٧	٤٠,٣
الهند	١٢٧	١٩٩٧م	٩,٥	٣٧,٨
باكستان	١٤٤	١٩٩٨-١٩٩٩م	٧,٦	٣٣,٠
نيجيريا	١٥٢	١٩٩٦-١٩٩٧م	٢٤,٩	٥٠,٦
تنزانيا	١٦٠	١٩٩٣م	١٠,٨	٣٨,٢
إثيوبيا	١٦٩	٢٠٠٠م	٥٩,٧	٥٧,٢

المصدر: استنادًا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٣م: جدول ١٣ ص ص ٧-١٩٤).

ويعتبر التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية نمطًا أساسيًّا على المستوى دون القومي، فلو نظرنا إلى مؤشرات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية سيبدو لنا أن هناك اتجاهًا واضحًا للتفاوت بين الريف والحضر بحيث يبدو سكان الريف بشكل عام في

وضع أسوأ من نظرائهم في المناطق الحضرية (انظر الجدول ١,٢). ومع ذلك، يجب التعامل مع تلك التمايزات بحذر (Wratten 1995). فأولا، تعتبر مؤشرات قياس الفقر مضللة بدرجة كبيرة. فمثلا، في المناطق الريفية يمكن أن يكون الدخل النقدي أقل منه في المدن، إلا أن تكاليف المعيشة في الريف أقل، وقد يسهم توافر الغذاء من الزراعة المكتفية ذاتيًّا في تقليص تكاليف الغذاء. ثانيًا، لم يكن التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية بنفس الحدة التي يمكن أن تتضمنها الإحصاءات إطلاقًا. وفي معظم أجزاء العالم تكون الروابط بين المناطق الريفية والحضرية متعددة، مع تدفقات هجرة موسمية هامة بين الريف والمدينة (Parnwell 1993). ومع نمو حجم المدن أصبح دور المناطق المحيطة بالمدن أكثر أهمية أيضًا.

الجدول (٢ , ١). الاختلافات بين الريف والحضر فيما يتصل بالحصول على مصادر مياه شرب آمنة.

	نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب آمنة	
	ريفي	حضري
البلدان النامية	٦٩	٩٢
البلدان الأقل نموًّا	٥٥	٨٢
الدول العربية	٧٦	٩٤
بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ	٦٧	٩٣
بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٥	٩٤
بلدان جنوب آسيا	٨١	٩٥
وسط وشرق أوربا وكومنولث الدول المستقلة في وسط آسيا	٨٢	٩٩
بلدان الدخل المتوسط	٧٠	٩٥
بلدان الدخل المنخفض	٦٩	٩٠
العالم	**٧١**	**٩٥**

المصدر: استنادًا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٣م: ٢٢٧، ٢٥٣).

وأخيرًا، يجب أن ندرك أن السكان في بعض المناطق في عالم الجنوب، وخاصة أمريكا اللاتينية، في غالبيتهم حضريون (الشكل ١,٣)، ولذلك، فبينما يمكن أن تكون مستويات الفقر أعلى في المناطق الريفية، إلا أن الفقر يعتبر، وبشكل متزايد، ظاهرة حضرية لأن غالبية السكان حضريون.

الشكل (١,٣). مستويات التحضر (التمدن) وفقًا للمنطقة، ٢٠٠١م.

المصدر: استنادًا إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٣م، ٢٥٣)

وكما سنناقش بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس، فإن التفاوت (عدم المساواة) لا يعبر عنه بمعايير مكانية فقط، بل إن التفاوت الاجتماعي يعتبر مهمًّا جدًّا أيضا، فهناك نزعة في مختلف أنحاء العالم نحو إقصاء النساء كمجموعة من كثير من العوائد المتحققة من أشكال محددة من التنمية (Momsen 2004). كذلك يمكن أن تحرم مجموعات عرقية محددة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي من الفرص أو تحرم من سلطة صنع القرار فيما يتعلق بصياغة وتصميم المشاريع التنموية. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى القضاء على الممارسات الثقافية والمؤسسات فضلا عن تدني مستوى احترام

الذات وتقديرها. وتعتبر مسألة التعامل مع التنوع الاجتماعي موضوعًا أساسيًّا في الفكر التنموي ؛ ليس فقط فيما يتعلق بتنفيذ ممارسة تنموية ، بل وحتى فيما يتعلق بتعريف ما نعنيه بالتنمية.

قياس "التنمية"

لا يقتصر الخلاف على تعريف "التنمية" فقط ، بل إن الطريقة التي تقاس بها "التنمية" ، بغض النظر عن التعريف المستخدم ، تمثل أيضا مشكلة. وهذا يفترض ، بالطبع ، أن "التنمية" هي شيء بحاجة إلى القياس أو التقييم. وفي هذا السياق يشار إلى أن قياس التنمية يعتبر أمرًا هامًّا بنظر كثير من العوامل الفاعلة في التنمية (انظر ص ص ٣٢، ٣٣)، فعلى سبيل المثال ، قد يرغب صناع القرار أن يتعرفوا على وضع التنمية الاجتماعية (كما يحدد من قبلهم) للسكان لكي يؤخذ في الحسبان عند صياغة القرار. أما الحكومات أو الوكالات الدولية فقد تفضل أن تقيِّم تأثير مبادرة تنموية محددة ومن ثم ترغب في الحصول على مقاييس لما قبل المشروع وبعده. وأخيرًا ، قد تحتاج المنظمات التي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة للجماعات المهمشة إلى معلومات حول طبيعة التهميش.

ويتطلب قياس "التنمية" اتفاقًا على مقاييس تقريبية تعبر عنها. فمثلاً ، في حالة تركيز البنك الدولي على التنمية الاقتصادية ، فإن المؤشر المستخدم هو إجمالي الناتج القومي الفردي. وقد تم تبني هذا المؤشر على نطاق واسع باعتباره مقياسًا ملائمًا للتنمية الاقتصادية ، ولكن يمكن استخدام مؤشرات أخرى ، مثل حجم مساهمة النشاطات غير الزراعية في إجمالي الناتج المحلي GDP. وفي حالة دليل التنمية الإنسانية HDI ، أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أن فهمه للتنمية الإنسانية يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي : الصحة ، التعليم ، والمكانة الاقتصادية. ولقياس كل من تلك الجوانب احتاج برنامج

الأمم المتحدة للتنمية أن يختار مؤشرات (الإطار ١,٣)، إلا أن اختيار المؤشرات ليس، بالتأكيد، عملا سهلا. وقد ناقش كل من هيكس وستريتين Hicks and Streeten (1979) القضية المتعلقة بمحاولة التوصل إلى مقاييس تقريبية لمفهوم "الاحتياجات الأساسية" (انظر الفصل الرابع). ومع أنه يمكن أن يكون هناك اتفاقًا حول ما نعني "بالاحتياجات الأساسية"، والتي تتضمن مأوى مناسبًا، غذاءً، ولباسًا، وفرص عمل، إلا أنه من الصعب جدًّا التوصل إلى طريقة مناسبة لقياس تلك العناصر.

وهناك مشكلة أخرى فيما يتعلق بقياس التنمية ألا وهي مسألة القدرة على إجراء المقارنة سواء عبر الزمن أو بين بلدان مختلفة. إن جمع كم كبير من المعلومات، من خلال الإحصاءات القومية مثلا، يتطلب موارد هامة فيما يتعلق بالأفراد المدربين والتقنية لتحليل النتائج، وهو أمر يبدو بوضوح أنه غير متاح بدرجة متساوية لكل الحكومات الوطنية (Bulmer and Warwick 1993) . وفضلا عن ذلك، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي أو الحرب إلى إعاقة عملية تجميع البيانات، كما يمكن استبعاد بعض المجتمعات أو الجماعات من الدراسات المسحية وغيرها فقط لأنهم مهمشون اجتماعيًّا، أو اقتصاديًّا أو جغرافيًّا (Chambers 1997).

وأخيرًا، يشار إلى أن مقاييس التنمية تعتبر وبشكل دائم مقاييس كمية تقريبًا، أي أنه يتم التعبير عنها في شكل أرقام. ومع أنه يمكن تقبل هذا أخذًا في الاعتبار الحاجة إلى إجراء مقارنات عبر الزمان والمكان، بالإضافة إلى التعامل مع كم كبير من المعلومات، إلا أن التركيز على المقياس الكمي يؤدي إلى استبعاد الأبعاد النوعية الذاتية للتنمية. وهذا يعني استبعاد مشاعر، وخبرات وآراء الأفراد والجماعات. ويميل هذا الاقتراب أيضًا إلى تعزيز وتكريس أفكار الأجانب عن "التنمية" بدلا من أفكار الناس المحليين عن التنمية أو ما ينبغي أن تكون (الفصل الرابع).

ويعتبر تعريف مفهوم "الفقر" أبرز مثال على هذا الجدال (McIlwaine 2002; White 2002). فقد كان تقليص الفقر مسألة مركزية لأهداف التنمية الألفية، إلا أن تعريف الفقر المستخدم في قائمة الأهداف تلك كان اقتصاديًّا كما أن المقياس المستخدم هو خط الفقر، حيث تم تصنيف الناس الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم على أنهم في "فقر مدقع" أما أولئك الذين يعيشون على أقل من دولارين على أنهم يعيشون حالة "فقر". وانطلاقًا من تلك الأرقام يتم تقييم التقدم تجاه تحقيق أهداف التنمية الألفية. وبرغم ذلك فإن هذه النظرة الاقتصادية للفقر تعتبر ضيقة جدًّا وتفترض علاقة واضحة بين فقر الدخل والمقاييس الأخرى للعوز. ولهذا السبب، ابتكر برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP دليل الفقر الإنساني Human Poverty Index (HPI). ومع أن هناك مقياسين مختلفين قليلا ؛ هما HPI-2 المخصص لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السبع عشرة المعروفة اختصارًا (OCED) أو (بلدان الشمال)، و HPI-1 المخصص للدول النامية الثمانية والثمانين، إلا أن كلا المقياسين يحتويان على مؤشرات لقياس مستويات الصحة، والتعليم، والمعيشة (الجدول ١,٣). وهناك ميل إلى تطبيق تلك المقاييس على المستوى القومي.

ولا زالت تلك المقاييس للفقر تستبعد أي فحص نوعي لخبرات الفقر. وفي هذا السياق يوظف McIlwaine (2002: 82) الاقتباسات ليوضح كيف يمكن إدراك وفهم الفقر بطرق مختلفة :

"الفقر يعني، بالنسبة لي، أن أرتدي بنطالا أكبر كثيرًا من مقاسي." (جوزيه، ٨ سنوات، مدينة جواتيمالا)

"الفقر يتسبب في مرض أطفالي، وتزداد حالتهم سوءًا لأننا فقراء جدًّا بحيث لا يمكننا شراء الأدوية." (انتونيا، ٣٠، جواتيمالا)

"الفقر هو الذي يدفعني لشرب الخمر حتى الثمالة، كما أن الإفراط في شرب الخمر يجعلني فقيرًا." (إدواردو، ٣٥ سنة، جواتيمالا)

الجدول (٣ , ١). دليل الفقر الإنساني.

البعد	المقياس
دليل الفقر الإنساني ١ (HPI-1) للبلدان النامية	
حياة طويلة وصحية	توقعات عند الولادة بعمر يصل سن الأربعين
المعرفة	معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين
مستوى معيشي لائق	٪ السكان الذين لا يحصلون على مصادر مياه معالجة ٪ الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من انخفاض الوزن
دليل الفقر -٢ (لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	
حياة طويلة وصحية	توقعات عند الولادة بعمر يصل إلى سن الستين
المعرفة	٪ البالغين (١٦-٦٥) الذين يفتقرون إلى مهارات قراءة وكتابة وظيفية
مستوى معيشي لائق	٪ السكان الذين يعيشون دون مستوى نصف متوسط دخل الأسرة
الإقصاء الاجتماعي	معدل البطالة على الأمد الطويل (فوق ١٢ شهر)

المصدر: استنادًا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (٢٠٠٢م: ٢٥٤).

إن التركيز على الفحص النوعي للفقر يضع خبرات الناس المتأثرين به بشكل مباشر في قلب الدراسة. ويعتبر هذا الاقتراب المتمركز حول الناس محوريًّا بالنسبة لبعض الاقترابات التنموية ويمثل ابتعادًا عن الاعتبارات المرتكزة على المستوى القومي. وبرغم أن البنك الدولي يستخدم عادة مقاييس كمية للتنمية، إلا أنه أشرف في مرحلة الإعداد لتقرير التنمية العالمي World Development Report الصادر عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م الذي كان حول "مجابهة الفقر" على دراسة ضخمة بعنوان "أصوات الفقراء" هدفت إلى دراسة وتحليل خبرات الفقر حول العالم (Parnwell 2003). ومع أن المعلومات المجمعة

من تلك الدراسة قد تم تضمينها في تقرير التنمية العالمي المذكور، إلا أنه يبدو أن هناك تراجعًا نحو المقاييس الكمية منذ ذلك الحين (Williams and McIlwaine 2003). وتوضح هذه المناقشة لمقاييس الفقر مدى صعوبة تقييم المقاييس التنموية حتى لأكثرها أساسية.

المصطلحات

يمثل كل من تصنيف برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدول العالم إلى "عالي"، "متوسط" أو "منخفض" وفقًا لمستويات التنمية الإنسانية المستندة على دليل التنمية الإنسانية HDI وتصنيف البنك الدولي لبلدان العالم إلى واحد من بين أربع فئات وفقًا لمتوسط الدخل القومي الفردي، مثالين اثنين لكيفية تصنيف العالم طبقًا لمستويات "التنمية". ومع ذلك، فهناك أشكال أخرى عديدة للتصنيف ونطاق واسع من المصطلحات لوصف الجماعات والبلدان. وبدلاً من أن يتحول الأمر إلى جدال عقيم حول المصطلحات لا صلة له بقضايا الحياة الحقيقية، فإن من المهم الاعتراف بأن الطريقة المتبعة لوصف أجزاء مختلفة من العالم توضح لنا قدرًا كبيرًا من المعلومات حول من يمتلك السلطة لتقرير ما يعتبر قيمًا وما يعتبر عديم القيمة.

في هذا الكتاب سوف استخدم بشكل عام مصطلحات "عالم الشمال" أو "الشمال" لوصف بلدان أوربا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة وكندا، ومصطلح "عالم الجنوب" أو "الجنوب" لوصف باقي بلدان أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. ومع أن هناك مشاكل واضحة في استخدام هذه المصطلحات، ليس أقلها حقيقة أنه ليس كل بلدان "الشمال" تقع شمال خط الاستواء وليس كل بلدان "الجنوب" تقع جنوب ذلك الخط، إلا أنني أفضل استخدام هذه المصطلحات بدلا من التصنيفات الأخرى الأكثر شيوعًا والتي سأتعرض لها فيما

بعد. فضلا عن ذلك، فإن تصنيف الشمال/الجنوب قد تم استخدامه من قبل لجنة برانت في تقريرها عن طبيعة الاعتماد العالمي المتبادل (Brandt Commission 1980). وقد أنشئت هذه اللجنة، التي تعرف أيضا باسم اللجنة المستقلة حول القضايا التنموية الدولية، عام ١٩٧٧م لدراسة قضايا التفاوت (عدم المساواة) والفقر على المستوى العالمي. وتولى رئاستها المستشار السابق لألمانيا الغربية فيلي برانت.

أما مصطلح "العالم الثالث" فقد استخدم في الغالب للإشارة إلى بلدان إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي. وقد استخدم هذا المصطلح في الأساس لوصف تلك البلدان التي كانت جزءًا من حركة عدم الانحياز، التي اتخذت، خلال الحرب الباردة، موقفًا رسميًّا غير منحاز سواء تجاه الولايات المتحدة الرأسمالية أو الاتحاد السوفيتي الشيوعي، وفضلت بدلا من ذلك "طريقًا ثالثًا". ووفقًا لهذا التفسير كان "العالم الأول" يتكون من البلدان الصناعية الرأسمالية في أوربا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان، ونيوزيلندا، وأستراليا، بينما كان "العالم الثاني" ممثلا بالكتلة الشيوعية المكونة من الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية. وبرغم أن هذا التصنيف لم يكن يعكس في الأساس أي طبيعة تراتبية، إلا أن فكرة عالم "أول"، و"ثان"، و"ثالث" عنت في غالب الأمر أن بلدان "العالم الثالث" تحتل موقعًا ثالثًا في الترتيب. ومع ذلك فقد أدى انهيار "العالم الثاني" في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وتحول بلدانه عن اشتراكية الدولة إلى عدم جدوى الاستمرار في استخدام هذا التصنيف (انظر الفصل الثالث) (Friedmann 1992b).

وهناك نموذج مشهور آخر للتصنيف متمثل في ثنائية البلدان "المتقدمة"/ "النامية"، حيث كان قد ساد انطباع بأنه أفضل من التمييز بين بلدان "متقدمة" و"غير متقدمة" لأن الأخير يوحي بعدم القدرة على التخلص من ربقة التخلف بدلا من الشعور الأكثر

إيجابية الذي يتضمنه مصطلح "النامية". ومع ذلك يرى بعض المنظّرين (مثل فرانك Frank 1967) أن مفهوم "الجمود" أو عدم القدرة على التخلص من وضعية "التخلف أو الحرمان" بسبب عدم المساواة العالمية يعني أن مصطلح "غير متقدم" أو "متخلف" يعتبر هامًّا (انظر الفصل الثالث). ففي كلا التصنيفين "متقدمة" / "نامية" و "متقدمة" / "متخلفة" يظل المصطلح الأول نفسه ويظهر وكأنه يعني ضمنًا أن "التنمية" هي نقطة النهاية، أي أن مجرد الوصول إلى مستوى معيشي أو وضع اقتصادي محدد يجعل البلد المعني "متقدمًا". ومرة أخرى، تعتبر مثل تلك الأفكار مهمة ومحورية في بعض مجالات التنظير (مثل اقترابات التحديث التي ستناقش في الفصل الثاني). إلا أن هذا يغفل الاعتراف بالدينامية الموجودة في كل المجتمعات والرغبة المستمرة لدى الشعوب في التطور (الذي ليس بالضرورة أن يكون وفقًا للسلع المادية)، كما يفشل في إدراك حالات الإقصاء الاجتماعي الموجودة ضمن بلدان أو مناطق يفترض أنها "متقدمة" (Jones 2000).

وقد اكتسب مصطلح "البلدان الأكثر تقدمًا اقتصاديًّا" (MEDCs) و "البلدان الأقل تقدمًا اقتصاديًّا" (LEDCs) هو الآخر شعبية كبيرة. ولا تعني الإشارة الصريحة للتنمية الاقتصادية الافتراض بأن التنمية تقتصر تلقائيًّا على الجانب الاقتصادي، أو أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالضرورة بأشكال أخرى من التنمية. ومع أن مثل هذا الوضوح مرحَبٌ به إلا أن التأكيد على الاقتصاد بدلا من أبعاد أخرى ممكنة للتنمية يمكن أن يُنتقد على أنه يعني ضمنًا أن العوامل الاقتصادية تمثل الجوانب الأكثر أهمية "للتنمية". وكما هو الحال مع جميع التصنيفات المستخدمة، فإن رسم الحدود التي تفصل بين المجموعات يعتبر مثارًا للخلاف بشكل كبير.

وأخيرًا، يشير بعض الناشطين السياسيين العاملين من أجل عدالة عالمية أكبر، إلى أن إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي تمثل "غالبية العالم" بينما تمثل بقية العالم "أقلية العالم". وقد استخدمت مجلة *The New Internationalist* هذا المصطلح،

على سبيل المثال، للتأكيد على حقيقة أنه وفقًا للمعايير السكانية، فإن غالبية سكان العالم (ما يزيد عن ٧٩٪ في سنة ٢٠٠١م طبقًا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP 2003:253) يعيشون في بلدان ما أطلقت عليه مصطلح "الجنوب". وهذه نقطة جديرة بالاهتمام لأنها تبرز بوضوح الافتراضات المتحيزة للنموذج الأوربي (التمركز حول أوربا) الكامنة في عدد من المصطلحات المستخدمة.

وسيكون مصطلح "التمركز الأوربي" 'Eurocentrism' مُهِمًّا خلال مناقشة نظريات التنمية. ويشير هذا المصطلح إلى الافتراض القائل إن الأفكار الأوربية أو الغربية هي الأفكار أو الاقترابات الوحيدة الجديرة بالاهتمام. ويرجع السبب، في بعض الحالات، إلى أن المنظِّرين لا يدركون بأن اقترابهم ذو إطار محدود جدًّا وأنه يمكن أن يكون هناك في الواقع تفسيرات أخرى، لكن هذا التحيز يستند، في حالات أخرى كثيرة، إلى أفكار التفوق أو العنصرية الغربية/ الشمالية. كذلك يستند مصطلح "التمركز الأوربي" بالطبع على افتراض أن "الشمال" يمثل كتلة واحدة متجانسة. وهذا غير صحيح إطلاقًا ليس فقط بالنظر إلى عدد القوميات المختلفة التي يتكون منها "الشمال"، ولكن أيضًا بسبب التمايزات المستندة إلى النوع، والعرق، والطبقة وعدد آخر من الخصائص الاجتماعية. ويؤكد مصطلح التمركز الأوربي ضمنيًّا على أولوية القوة على المعرفة ولهذا السبب يعتقد بأنه يعكس علاقات القوة الطبقية، والنوعية والعرقية القائمة من قبيل الزعم بأفضلية آراء الرجال "البيض"، المنتمين للطبقة الوسطى أو رجال النخبة في الشمال.

وليست المصطلحات وحدها التي يمكن أن تكشف عن التحيُّز والافتراضات، بل إن الخرائط أيضًا تعتبر حاملا مهمًّا للأفكار لأنها بمثابة تصوير أو تمثيل للعالم. فنظرًا لأن لدينا جميعًا منظورات مختلفة عن العالم، فإن الطريقة التي نختارها لتقديم عالمنا في

خريطة تستطيع أن تكشف عن قدر كبير من تحيُّزنا الخاص بنا (Woods 1994). إن رسم خريطة ما هو بمثابة وصف لعالم ثلاثي الأبعاد على قطعة ورق مسطحة. ويشار في هذا السياق إلى أن الخرائط المتمركزة أوربيا، مثل تلك التي رسمت باستخدام إسقاط ميركاتور Mercator projection تضع أوربا في مركز أو محور الخريطة وتمثل القارات بنفس الشكل كما هو في الواقع (الشكل ١,٤). ونظرا لكروية الأرض فإن هذا يؤدي إلى جعل كتل الأرض الأقرب إلى القطبين تبدو أكبر بكثير إذا ما قورنت بالقارات الأخرى الأقرب من خط الاستواء. ويمثل إسقاط بيترز Peters projection محاولة لتحدي ذلك الانطباع المتحيز المتمركز حول أوربا. ويعتبر إسقاط بيترز وصفًا مكانيًّا مساويًّا، بمعنى أن مساحة الأرض الممثلة على الخريطة هي صحيحة بالنسبة إلى مساحات الأرض الأخرى. وهذا يعني أن إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية تعتبر أكثر أهمية وفقًا لإسقاط بيترز، وهذا يعكس أهميتها بمعايير المساحة حقيقة (الشكل ١,٥).

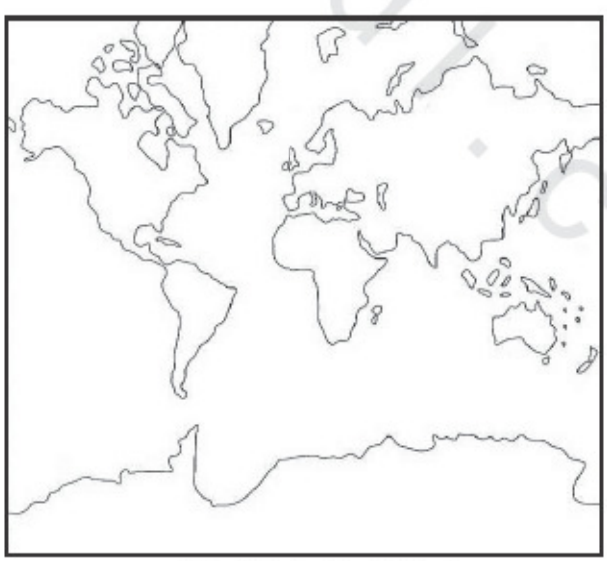

الشكل (١,٤). إسقاط ميركاتور.

الشكل (٥ , ١). إسقاط بيترز.

ولهذا استخدم إسقاط بيترز غالبًا في مشاريع تعليم التنمية لمحاولة مواجهة التحيز المتمركز حول أوربا (Vujakovic 1989). ومع ذلك، فقد انتقد إسقاط بيترز لأنه يجعل القارات تبدو طويلة ونحيفة، على العكس تمامًا من شكلها على الكون. وقد رسمت خرائط العالم في هذا الكتاب باستخدام إسقاط إيكرت الرابع Eckert IV الذي يعتبر تصورًا عادلا للمساحة يحاول تقليص التحريف أو التشوُّه الذي قد يحصل لأشكال القارات.

الاستعمار

مع بداية القرن الحادي والعشرين لم يتبق في العالم إلا عدد قليل جدًّا من المستعمرات نتيجة للعمليات الواسعة لتصفية الاستعمار في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبرغم ذلك، فإن أي تناول لنظريات التنمية وتطبيقاتها بحاجة إلى أن يتضمن

نقاشًا لأهمية الاستعمار وطبيعته. وقبل الاستفاضة في مناقشة هذه المسائل لابد من تعريف مصطلح "الاستعمار". وفي هذا السياق، يعرف برينستين Bernstein (2000:242) الاستعمار على أنه "السيطرة السياسية على الشعوب والمناطق من قبل دول أجنبية، سواء ترافق ذلك مع استيطان دائم كبير ... أم لا". وتُعبِّر تلك السيطرة السياسية عن تباينات القوة العالمية وترتبط بالهيمنة في مجالات أخرى مثل الاقتصاد والممارسات الثقافية.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أسباب رئيسة لمناقشة الاستعمار في إطار نظرية التنمية. أولا، منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى الوقت الحاضر، أنشأ الاستعمار الأوربي عددًا كبيرًا من الروابط بين مختلف أجزاء العالم. وكما سنرى خلال ما تبقى من هذا الكتاب، فإنه يشار إلى التفاعل على المستوى الكوني والروابط بين مناطق وبلدان مختلفة بطرق مختلفة في عدد من نظريات التنمية. ومع أن الروابط بين مختلف أجزاء العالم لا يمكن إرجاعها إلى عملية الاستعمار فقط، إلا أنها كانت عنصرًا رئيسًا في تطوير الأسس لما نطلق عليه اليوم "العولمة" (انظر الفصل السابع).

أما السبب الثاني للتركيز على الاستعمار في كتاب عن نظريات التنمية فيعود إلى طبيعة علاقات القوة الكامنة في العمليات الاستعمارية. فقد عبر امتداد السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوربية على أجزاء العالم الأخرى عن قدر أكبر من القوة التي تمتعت بها تلك الأمم (انظر ص ص ٢٧-٣١). ووفقًا لبعض نظريات التنمية، فإن تباينات القوة تلك بين الشمال والجنوب تسهم في شرح تجارب التنمية المختلفة، وتستمر أيضا في تقييد إرادة بلدان وشعوب الجنوب في تقرير مستقبلهم من خلال عمليات ما أصبح يعرف "بالاستعمار الجديد". ويستخدم هذا المصطلح لوصف العلاقات العالمية التي تعكس هيمنة الشمال على الجنوب، برغم حصول الجنوب على استقلاله من الناحية القانونية. إنه يستخدم، مثلا، فيما يتعلق بتأثير الشركات

العبر قومية transnational corporation (TNCs) على اقتصاديات الجنوب، أو قدرة حكومات الشمال على التدخل في صناعة القرار في حكومات الجنوب من خلال المالية الدولية مثل البنك الدولي (انظر الفصل الثاني).

اللوحة (١ , ١). الكنيسة الهولندية، ميلاكا، ماليزيا.

وأخيرًا، فإن التجربة الاستعمارية قد تباينت من مكان لآخر عبر العالم، وذلك طبقًا لطبيعة القوة الاستعمارية، والبناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية القائمة في المنطقة المحتلة ما قبل الاستعمار، وتوقيت الهجمة الاستعمارية (Brenstein 2000). وأيًا كانت التجربة، فإنه من الواضح أن الاستعمار قد غيَّر البناءات الاجتماعية، والنظم السياسية والاقتصادية، والأنماط الثقافية في كثير من الأماكن. واستمر أثر تلك التغيرات في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وبينما يُنظر للاستعمار على أنه ظاهرة لصيقة بأوربا، إلا أن هيمنة بعض المجتمعات على أخرى قد سبقت التغلغل الأوربي في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، فعلى سبيل المثال، استطاعت إمبراطوريات الأزتيك والإنكا في أمريكا اللاتينية أن تهيمن على جماعات ومناطق أخرى واستغلت مواردها. كذلك قامت الإمبراطورية المغولية (١٥٢٦-١٧٦١م) فيما يعرف اليوم بشمال غرب الهند على جمع الضرائب والعطايا من الفلاحين (Bujra 2000).

كما كانت هناك إمبراطوريات هامة في مختلف أنحاء إفريقيا، مثل إمبراطورية كوش في وادي النيل وعدد من الإمبراطوريات الإسلامية في غرب إفريقيا (Stock 1995). ومع ذلك، فقد كانت التبعات المترتبة على توسع التأثير الأوربي أوسع بكثير من حيث النطاق وأطول بكثير من حيث الزمن.

وقد قاد الأسبان والبرتغاليون الفترة الرئيسة الأولى من التوسع الاستعماري الأوربي في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي بعيد وصول كولمبوس إلى أمريكا في سنة ١٤٩٢م. وفي القرن الثامن عشر، امتد التأثير الاسباني شمالا ليصل إلى ما يعرف اليوم بالولايات الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية. وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر استخدم الأسبان والبرتغاليون ما أطلقوا عليه "العالم الجديد" كمصدر للموارد الأولية، وخاصة الفضة. ومع أنهم أقاموا بعض المستوطنات، إلا أن المشروع الاستعماري لكلا الأمتين اتسم في مجمله بالتركيز على النشاطات الميركنتالية (التجارة).

وشهد الجزء الأخير من القرن السابع عشر تنامي دور كل من الهولنديين والبريطانيين في هذا المجال. ومع أنه كان لديهما بعض النشاطات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، إلا أن الجزء الأكبر من ذلك النشاط قد تركز في أمريكا الشمالية وجنوب آسيا وشرقها. وبينما كانت أهمية التجارة لا تزال عنصرًا هامًّا بالنسبة للمشاريع الاستعمارية، وخاصة التبغ من أمريكا الشمالية والتوابل والحرير من آسيا،

إلا أن تنامي أهمية الصناعة في بريطانيا جعل مسألة توفير الموارد الأولية لتلك الصناعات أكثر أهمية. ونقلت واردات القطن من أمريكا الشمالية إلى مصانع النسيج البرجوازية في شمال إنجلترا، كما شملت تلك الصناعة كلا من التبغ والسكر. وقد كانت تجارة الرقيق عاملا رئيسًا في توسع إنتاج القطن والتبغ والسكر نظرًا لأن العبيد كانوا الدعامة الأساسية في قوة عمل المستعمرة. وتواجدت الجيوب الأوربية في داخل إفريقيا جنوب الصحراء على طول الساحل الغربي حيث تمت ممارسة تجارة العبيد، فقد كان للبريطانيين قواعد في جامبيا، وسيراليون، كما كان الفرنسيون في السنغال. واستوطن الأوربيون (البريطانيون، والهولنديون، والفرنسيون والألمان) في جنوب أفريقيا في سنة ١٦٥٢م فيما يعرف اليوم بكيب تاون (Stock 1995). كذلك اختلفت فترة الاستعمار هذه عن الفترة السابقة للأسبان والبرتغاليين بتنامي الاستيطان الأوربي وتحول المستعمرات إلى أسواق هامة للسلع الأوربية المصنعة (Brenstein 2000).

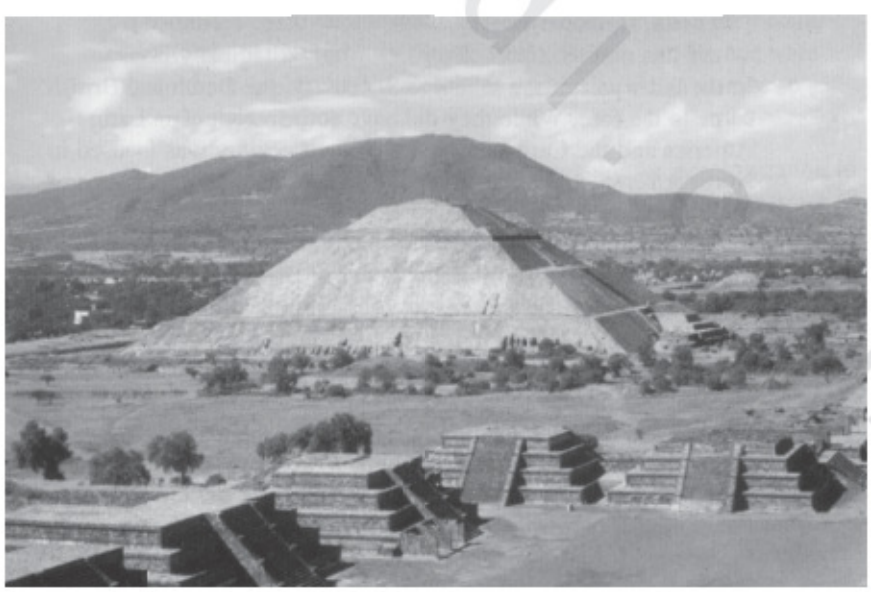

اللوحة (٢ , ١). تي وتيهوكان، المكسيك.

اللوحة (٣, ١). كنيسة إرسالية أسبانية، سان جوان باوتيستا، كاليفورنيا.

ومع ترسخ التوسع الصناعي في أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبحت المستعمرات تحظى بأهمية متزايدة كمصادر للموارد الأولية وأسواق لتصريف فائض الصناعة الأوربية (انظر الفصل الثالث لمناقشة التفسيرات الماركسية للاستعمار في هذا الوقت). وشهد ذلك الوقت تراجع دور كل من أسبانيا والبرتغال كقوى استعمارية رئيسة واندلاع حروب الاستقلال في معظم أمريكا اللاتينية مع بداية القرن التاسع عشر مما أدى إلى استقلال كثير من أمم أمريكا اللاتينية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وفي الوقت نفسه كان الاستعمار البريطاني والفرنسي يكتسح مزيدًا من المناطق في جنوب آسيا وشرقها. وضمت بريطانيا إقليم الكاب ضمن ما أصبح يعرف اليوم بجنوب إفريقيا في ١٧٩٥م، مما أدى إلى ما عرف "بالخدعة الكبرى" في ثلاثينيات وأربعينيات

القرن التاسع عشر عندما انتقل ألوف من البوير (المستوطنون البيض من الهولنديين وذريتهم) شمالا وأقاموا جمهوريات البوير الحرة في الترانسفال والآورنج (Stock 1995). أما الاستعمار الأوربي لمعظم القارة الإفريقية فلم يبدأ في الحقيقة إلا في أواخر القرن التاسع عشر خلال ما أصبح يعرف "بالزحف على إفريقيا". حيث تقاسمت القوى الأوربية، في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م، القارة فيما بينها من خلال الاتفاق على أنه يحق للدول الأوربية الإدعاء قانونيًّا بملكية إقليم عندما تنجح في فرض "سيطرة فعالة" عليه (Stock 1995). ومع أن بريطانيا وفرنسا كانتا مرة أخرى اللاعبتين الأساسيتين وفقًا لهذا الاتفاق إلا أن كلا من بلجيكا، والبرتغال، وألمانيا حصلوا أيضًا على نصيبهم من المستعمرات.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت الضغوط من أجل تصفية الاستعمار في إفريقيا، وآسيا، وجزر الكاريبي لأسباب عديدة، فقد تسببت الحرب في حدوث مشاكل اقتصادية كبيرة في أوربا الغربية واضطرت أهم قوتين استعماريتين آنذاك، بريطانيا وفرنسا، إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة (انظر الفصل الثاني). كما تبنت القوى العظمى الجديدة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، فكرة تصفية الاستعمار؛ لأن ذلك، على الأقل، كان سيوفر فرصًا جديدة لتوسيع مجال نفوذهما. وتعاضدت هذه العوامل الخارجية لتصفية الاستعمار مع تزايد الدعوات داخليًّا من قبل شعوب المستعمرات للمطالبة بالاستقلال. كذلك أسهمت التغيرات في العمليات الاقتصادية وتنامي قوة الشركات العبر قومية (MNCs) في تعزيز ذلك التوجه حيث لم تعد السيطرة السياسية المباشرة ضرورية من أجل ضمان تجارة السلع بين البلدان (Potter *et al*. 2004). وقد أدت تلك العوامل معًا إلى تصفية الاستعمار بطريقة تدريجية.

لكن على الرغم من تحقيقها للاستقلال السياسي، إلا أن الدول المستقلة حديثًا لم تحصل على سيادتها (الكاملة) بالتأكيد، حيث استمرت الروابط الاقتصادية،

خصوصا، في إبقاء المستعمرات السابقة في وضع التبعية والخنوع (انظر الفصل الثالث). كما يمكن الزعم بأن عملية الاستعمار الجديد هذه neo-colonialism قد امتدت أيضًا إلى التأكيد المستمر على أفضلية الطرق أو الأساليب "الغربية" أو "الشمالية". بل إن هذا الأمر يمثل شأنًا أساسيًّا لكثير من نظريات التنمية الواردة في الكتاب فضلا عن مفهوم "ما بعد – التنمية" 'post-development' والذي سيناقش بنهاية هذا الفصل.

كان ترابط أجزاء مختلفة من العالم من خلال العمليات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالاستعمار بمثابة الخطوة الأولى لتدفق الأفكار والسلع والناس عبر العالم. ويشار في الوقت الحاضر إلى هذا التنامي في التواصل البيني "بالعولمة" 'globalization' (الفصل السابع). ومع ذلك، وكما كان عليه الحال خلال فترة الاستعمار، تمكنت شعوب وبلدان محددة من الهيمنة على أخرى، ولذا فإن العولمة تعكس استمرارًا لتفاوت القوة. ولم تكن تجارب كل شعوب العالم مع العولمة واحدة، حيث تعتبر أجزاء محددة من العالم أكثر ارتباطًا، من غيرها، بمناطق أخرى، فمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، هي، وبكل وضوح، أقل ارتباطًا بغيرها من المناطق من خلال التجارة، وتدفق الاستثمارات، والاتصالات الهاتفية (Dicken 2003). وهذا، كما يزعم البعض (انظر الفصل السابع)، جعل المنطقة غير قادرة على الاستفادة من الاستثمار الخارجي والتصنيع المرتبط بالعولمة الاقتصادية، إلا أن هذا العجز النسبي في التواصل، بهذه الطريقة، لا يعني أن حكومات إفريقيا جنوب الصحراء قادرة بالضرورة على تبني السياسات التنموية التي ترى أنها ملائمة لشعوبها وذلك لأن المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي (الفصل الثاني) وحكومات الشمال، وخاصة الولايات المتحدة، تؤثر على القرارات المتخذة على المستوى القومي. وصحيح أن مرحلة الاستعمار قد ولت بالمعايير السياسية الشكلية، إلا أن التفاوت (انعدام المساواة) في القوة والنفوذ لا زال قائمًا.

الفاعلون في التنمية

يمثل الإلمام بكيفية ارتباط التعريفات والاقترابات المختلفة للتنمية باقترابات سياسة معينة محورًا أساسيًّا لهذا الكتاب، فمع أن الجدل الأكاديمي حول "التنمية" يعتبر مثيرًا إلا أنه من المهم كذلك أن ندرك كيف ترتبط تلك النقاشات بسياسات معينة "على أرض الواقع" تؤثر على ملايين من الناس عبر العالم.

إن تنوع الاقترابات وتعددها يستلزم ضمنًا نطاقًا واسعًا من الفاعلية مع تأكيدات متقلبة أو متحولة على تلك الفاعلية تبعًا للاقتراب الذي يتم تبنيه. إن درجة القوة التي يتوقع أن تكون لتلك الفاعلية ستتأثر هي الأخرى بتفسير معين لتوزيعات القوة. وتشير حيازة قوة ما ضمنيًّا أن الفرد أو الجماعة قادرون على صناعة قرارات وعمل أشياء استنادًا إلى اختياراتهم الخاصة. وعلى النقيض تمامًا، فإن فقدان القوة يعني أنه ليس هناك مشيئة حرة وأن السلوك الفردي يخضع لسيطرة الفاعلين الآخرين.

وهناك نطاق من الفاعلية المرتبطة بالتنمية (الجدول ١,٤) ويتدرج أولئك الفاعلون من الأفراد إلى منظمات العولمة الضخمة مثل الأمم المتحدة. ومع أن الاختلافات بين المستويات تبدو جلية، إلا أنه من المهم ألا نفترض أن زيادة المستوى تعني زيادة في التأثير، فعلى سبيل المثال يمكن للأفراد أن يكونوا مؤثرين جدًّا عندما يكونون في مستوى كبير نظرًا لموقعهم السياسي أو الاقتصادي، لكن يمكن أيضا أن يكون تأثير الأفراد محدودًا جدًّا حتى في داخل أسرهم. وفي هذا السياق يعتبر كل من الرئيس الأمريكي وامرأة فلاحة على سفوح جبل كلمينجارو في تنزانيا فردين إلا أن قدرتهما على التأثير في الأحداث واختياراتهما الحياتية تعتبر مختلفة جدًّا.

الجدول (٤ , ١). الفاعلون في التنمية.

الفاعل	النشاطات
الفرد	اعتمادًا على الدخل، الطبقة الاجتماعية، العرق، العمر وغيرها من المتغيرات الاجتماعية يمكن أن يكون للفرد قدر كبير من الخيارات، والتأثير، أو لا يكون لديه إلا قدر محدود جدًّا من القوة
أهل المنزل (household)	مجموعة من الناس يعيشون معًا ويتقاسمون التكاليف؛ ليسوا بالضرورة أعضاء من نفس الأسرة؛ يمكن أن يعملوا كوحدة لضمان أن يحصل كل أعضاء العائلة على احتياجاتهم الأساسية.
الجماعة	مجموعة من الناس لهم مصالح مشتركة بطريقة أو بأخرى؛ مستندة في العادة على مكان سكني مشترك، قرية أو مقاطعة حضرية مثلا، لكن يمكن أيضا أن ينتموا إلى جماعة استنادًا إلى هوية اجتماعية مشتركة.
الحكومة	تعمل على مستويات مختلفة بدءًا من الحكومة البلدية والمحلية إلى الحكومة القومية؛ تعتبر مهمة في وضع الإطار الاقتصادي، يمكنها أن تكون تدخلية، أو أن تلعب دور المنظم في التنمية.
المنظمات غير الحكومية NGOs	منظمات لا تدار من قبل الدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح؛ يمكن أن تساعد الجماعات المحلية في بناء مشاريع لتقديم الخدمات؛ وتخلق فرصًا لتوليد الدخل؛ أو تعزز العلاقات الاجتماعية، يمكن أن تكون منظمات صغيرة جدًّا في الحجم، أو كبيرة جدًّا على مستوى عالمي، من أمثلتها أوكسفام ومنظمة أطباء بلا حدود.
الشركات الخاصة	ممثلة للسوق، يمكن أن تكون شركات أعمال صغيرة جدًّا في الحجم أو شركات عالمية.
المنظمات الدولية متعددة الأطراف	يمكنها صياغة أجندة عالمية للسياسات الاقتصادية، وتعزيز السلم الدولي، وتمثل مصدرًا هامًّا للعون والمساعدات الفنية. من أمثلتها صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، البنك الدولي.

اقترابات التنمية

مادام أن تسليط الضوء على تعقيدات النقاش حول "التنمية"، كنقطة انطلاق، يمثل أحد أهداف هذا الكتاب، فمن المفيد أن نتسلح بإطار أساسي يمكننا من خلاله تقييم

نقاشاتنا. ويقدم الجدول (١,٥) تقسيمًا زمنيًّا لاقترابات التنمية وتصوراتها. وليس الهدف من هذا الجدول الإشارة إلى أن نظريات التنمية قد تطورت بطريقة خطية أحادية التوجه بلا تنافس أو خلاف. بل على العكس من ذلك، وكما ستوضح الفصول التالية، فإنه يمكن لأفكار عديدة حول التنمية أن تتعايش معًا برغم أن بعضها سيتم توظيفه بشكل أوسع لأنها، على الأقل، قد تبنيت أو دعمت من قبل عوامل أكثر قوة.

الجدول (١,٥). الاقترابات الرئيسة للتنمية، ١٩٥٠م وما بعدها.

الفترة الزمنية	الاقترابات الرئيسة للتنمية
الخمسينيات	**نظريات التحديث:** ينبغي على كل البلدان أن تتبع النموذج الأوربي للتنمية. النظريات البنائية: بلدان الجنوب بحاجة إلى تقليص حجم تعاملاتها مع الاقتصاد العالمي بهدف السماح للاقتصاد المحلي بالنمو.
الستينيات	**نظريات التحديث** **نظريات التبعية:** بلدان الجنوب فقيرة نظرًا لاستغلالها من قبل بلدان الشمال
السبعينيات	**نظريات التبعية** **اقترابات الاحتياجات الأساسية:** تركز على الحكومة وترى أن سياسات المعونة ينبغي أن تركز على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوب العالم الأكثر فقرًا. **نظريات المالتوسية المحدثة:** هناك حاجة للسيطرة على كل من النمو الاقتصادي، واستهلاك الموارد والنمو السكاني لتجنب حدوث كارثة اقتصادية وبيئية. **النساء والتنمية:** الاعتراف بالطرق التي يكون للتنمية فيها آثار متباينة على كل من النساء والرجال.
الثمانينيات	**الليبرالية المحدثة:** التركيز على السوق. ينبغي على الحكومات التراجع عن التدخل المباشر في النشاطات الاقتصادية **الاقترابات الشعبية grassroots:** من المهم التركيز على الإطار المحلي والمعرفة الأصلية. **التنمية المستدامة:** الحاجة إلى الموازنة بين احتياجات الجيل الحالي والحفاظ على كل من البيئة وحقوق الأجيال القادمة **النوع (gender) والتنمية:** إعطاء اهتمام أكبر بالوسائل التي تتعلق بالنوع في التنمية

تابع الجدول (٥ , ١).

الفترة الزمنية	الاقترابات الرئيسة للتنمية
التسعينيات	الليبرالية المحدثة
	ما بعد التنمية: الأفكار عن التنمية تمثل مزيجًا من الاستعمار والتحيز الأوربي وينبغي تحديها ومقاومتها من قبل الجماهير أو القاعدة الشعبية.
	التنمية المستدامة
	الثقافة والتنمية: زيادة الاهتمام بكيف يمكن للعمليات التنموية أن تؤثر على جماعات اجتماعية وثقافية مختلفة.
الألفية	الليبرالية المحدثة: تزايد التركيز على مفاهيم العولمة
	التنمية المستدامة
	ما بعد التنمية
	الاقترابات الشعبية

ولا يغطي الجدول إلا نظريات التنمية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ليس لأنه لم يكن هناك أفكار حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل ذلك الحين، وإنما لأن فترة الأربعينيات والخمسينيات قد شهدت نقاشًا دوليًّا متزايدًا حول كيفية تحقيق "التنمية" وخاصة في عالم الجنوب. وفي سبيل تحقيق ذلك تم إنشاء منظمات دولية، كما تم تبني عدد من الإستراتيجيات. وكما سنرى، فإن كثيرًا من الأفكار حول التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تعود بجذورها إلى الجهود التنظيرية في القرن التاسع عشر وما قبله.

وسيسلط الضوء على أحد سمات اقتراب التقسيم الزمني متمثلا في مفهوم "الأزمة أو الطريق المسدود" impasse في نظرية التنمية (Schuurman, 1993). ويشار في هذا السياق إلى أن فكرة الأزمة قد أصبحت شائعة بشكل متزايد في ثمانينيات القرن الماضي، ففي عقدي الستينيات والسبعينيات كانت كل من نظريات التحديث

ونظريات التبعية تعبِّر عن منظورات مختلفة للتنمية، إلا أن المشاكل الاقتصادية العالمية في الثمانينيات والقلق من أن نظريات التنمية القائمة لم يتم ترجمتها إلى نجاحات عملية على أرض الواقع دفعت المنظِّرين للتوقف والتفكير حول ما كانت تعنيه التنمية وكيف يمكن تحقيقها. ومع أن التفكير الليبرالي المحدث هو الذي يهيمن في الوقت الحالي على صناعة السياسة المتعلقة بالتنمية (انظر الفصل الثاني) إلا أن فترة ما بعد الثمانينيات قد ارتبطت باعتراف بتنوع أكبر بكثير فيما يتعلق بمفاهيم التنمية. وقد شمل هذا اهتمامًا أكبر بالمسائل البيئية، والمساواة النوعية، والاقترابات الشعبية. وكل تلك القضايا سيتم مناقشتها في الفصول اللاحقة.

ما بعد التنمية Post-development

بجانب النقاشات الدائرة حول كيفية إنجاز "التنمية"، برز إلى الواجهة مفهوم "ما بعد التنمية" منذ تسعينيات القرن العشرين. ويعتبر ارتورو اسكوبار Arturo Escobar، الذي وظَّف دراسة الحالة عن كولومبيا لمناقشة عملية التنمية، أحد أبرز المناصرين المعروفين لهذا الاقتراب. حيث كانت "التنمية" بالنسبة له تعني ذلك الاقتراب التكنوقراطي الذي تبناه كل من البنك الدولي، والحكومة الأمريكية والمؤسسات الشمالية الأخرى في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (سيناقش في الفصل الثاني). وتتلخص فكرته في أن كولومبيا لم تكن تعاني مما يعرف "بالفقر" قبل وصول "الأجانب" إليها ولذا لم يكن هناك حاجة "للتنمية". وبينما كان لدى معظم الناس ما يمكن أن يطلق عليه توقعات حياة منخفضة، حيث لم تتوفر للأطفال فرص لتلقي تعليم رسمي، وافتقدت المنازل المياه والكهرباء، إلا أنه لم ينظر إلى تلك العوامل، في العادة، على أنها تمثل مشاكل. ويزعم اسكوبار أن فرض المعايير والتوقعات الخارجية على المجتمع والاقتصاد الكولومبي أدت إلى الاعتقاد بأن البلاد "تفتقد للتنمية"، وأنه لا يمكن معالجة

هذا النقص إلا من خلال تبني النماذج الشمالية "للتنمية" ؛ مما يتطلب أشكالا عديدة من التدخل في صورة المعونات والمساعدات الفنية (الفصل الثاني).

الإطار (١,٦)

وجهات نظر ناندا شريسثا Nanda Shrestha عن التنمية في نيبال

يعمل ناندا شريسثا في الوقت الحاضر أستاذًا مشاركًا في مدرسة الأعمال والصناعة في جامعة فلوريدا للزراعة والطب Florida A&M University، لكنه نشأ وترعرع في الأربعينيات والخمسينيات في منطقة بخارا وسط نيبال. واعتمدت عائلته في معيشتها على زراعة المحاصيل غير المروية من أجل الاكتفاء الذاتي فضلاً عن بيع خمر الدخن. وقد كان الجوع آنذاك شائعًا كما كان منزلهم لا يقيهم من المطر. وطبقا لمعايير التقييم الحالية، فإن عائلته فضلا عن مجتمعه الأوسع ستصنف بالتأكيد على أنها فقيرة جدًّا ومحرومة. إلا أن تصور شريسثا عن حالتهم كان مختلفًا جدًّا:

> بالنسبة لعقلي البريئ بدأ الفقر طبيعيًّا، أمر ليس بمقدور أحد عمل أي شيء تجاهه. لقد قبلت بالفقر كأمر مقدَّر.... لم يكن لدي أي فكرة بأن الفقر كان نتاجًا اجتماعيًّا بشكل كبير، وليس عاقبة قدرية سيئة. وبرغم كل هذا، لم يبدو الفقر إطلاقًا كتهديد أو مناقض للطبيعة الإنسانية. نعم لقد كنت بالتأكيد فقيرًا وجائعًا جدًّا، لكن ماذا عن التخلف؟ إنني لم أفكر إطلاقا- ولا أي شخص آخر كذلك - أن فقرنا كان يعني تخلفنا وفقداننا الكرامة الإنسانية. حقًّا، لم يكن الفقر مريحًا أو مدعاة للفخر، إلا أن مفهوم التنمية بكامله (أو التخلف) كان غريبًا تمامًا بالنسبة لي.
>
> (١٩٩٥م: ٢٦٨)

في سنة ١٩٥١م وبعد تغير الحاكم في نيبال، دشنت مشاريع تنموية ممولة من قبل الغرب. ويطلق على مفهوم التنمية بالنيبالية *باي كاس bikas* . ويصف شريسثا كيف تم "تضليل" الناس بهذا المفهوم وجعلهم يعتقدون أن كل شيء مرتبط *بالباي كاس* لابد أن يكون جيدًا وقيِّمًا وأن كل الأشياء الأخرى المرتبطة بأساليب الحياة القائمة لم تعد ملائمة. وقد شمل ذلك أشكال الطب التقليدي، والعمل اليدوي، واللغة والتعليم. لقد اعتبر *باي كاس* مرغوبًا لأنه قدَّم طرقًا معبدة ومدارس وتقنية برغم استمرار الفقر وانخفاض مستوى الاعتماد على الذات وتراجع السيادة. ويفسر شريسثا هذه العملية على أنها نموذج للاستعمار، تقدم فيه الأفكار والثقافات الأوربية والأمريكية على أنها أرقى وأكثر تحضرًا من أساليب الحياة الأصلية.

المصدر: اقتباس من Sherstha (1995)

إن ما يريد اسكوبار وغيره من أنصار هذا الاقتراب (see Rahnema with Bawtree 1997; Sachs 1992) التأكيد عليه هو أن عملية التنمية بالطريقة التي طبقت في بلدان الجنوب كانت تستند إلى افتراضات متحيزة للنموذج الأوربي. ولذا فقد ساعدت "التنمية" في إلحاق مناطق كبيرة من العالم بالنسق الاقتصادي والسياسي الخاضع للهيمنة الشمالية مما أدى إلى تحطيم الثقافات الأصلية، وتهديد استدامة البيئات الطبيعية وخلق شعور بمركب النقص بين سكان الجنوب (الإطار ١,٦). ويشدد منظرو ما بعد التنمية على أهمية خطاب التنمية، أي إلى الطريقة التي يتم من خلالها تعريف ومناقشة "التنمية". وبدلا من أن يكونوا على الحياد، يزعم أولئك المنظرون أن فهمنا "للتنمية" يعكس علاقات القوة السائدة ويتيح تقديم بعض الأفكار عن "التنمية" على أنها "صحيحة" بينما تستبعد الأفكار الأخرى. وستتم الإشارة إلى أفكار ما بعد التنمية تلك طوال هذا الكتاب.

خلاصة

- هناك خلاف كبير حول مفهوم التنمية.
- تستخدم الوكالات المتعددة الأطراف في الغالب مقاييس اقتصادية مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي لتقييم التنمية.
- تخفي المقاييس على المستوى القومي تباينات مكانية واجتماعية هامة.
- برغم عملية تصفية الاستعمار الواسعة النطاق إلا أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار دور الاستعمار في فهمنا للتنمية في الوقت الحاضر.
- إن التنمية كعملية ليست مقصورة على أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.
- يمكن النظر للتنمية على أنها فكرة أوربية متحيزة تم فرضها بالقوة على بقية العالم.

أسئلة نقاش

١- حدِّد الأنماط الرئيسة لقِيَم مؤشر التنمية الإنسانية واقترح أسبابا للاختلافات بين أقاليم العالم.

٢- في عالم ما بعد الاستعمار، لماذا من المهم أخذ الاستعمار بعين الاعتبار في إطار التنمية؟

٣- كيف يمكن لتعريفات التنمية أن تتباين طبقًا لمستوى التحليل؟

٤- ما هي مزايا وعيوب استخدام المقاييس الكمية للتنمية؟

٥- هل ينبغي أن نقلق من المصطلحات المستخدمة لوصف مناطق العالم؟

قراءات إضافية

Esteva,G. 'Development' in W. Sachs(ed.) (1992) *The Development Dictionary: A guide to Knowledge as Power*, London: Zed Books. تقدم نقدًا قاسيًا "للتنمية" كما عرفت في القرن العشرين من قبل صنَّاع القرار، وخصوصًا في الشمال. وتعد مقدمة مفيدة لأفكار ما بعد التنمية.

Friedmann, J. (1992b) 'The End of the Third World', *Third World Planning Review*, 14 (3): iii-vii. مراجعة واضحة لاستخدام مصطلح "العالم الثالث" ولماذا يعتقد فريدمان أنه لم يعد مفيدًا.

Jones, P. S. (2000) 'Why is it alright to do development "over there" but not "here"? Changing vocabularies and common strategies of inclusion across "First" and "Third" Worlds', *Area* 32 (2): 237-41. مقالة قصيرة تتناول أسباب حصر "التنمية" غالبًا في إطار عالم الجنوب في الوقت الذي توجد فيه مشاكل التفاوتات والتهميش في الأطر الشمالية أيضًا.

Potter, R. B., T. Binns, J. A. Elliott and D. Smith (2004) 'Chapter 1 in *Theories of Development*, London: Pearson. موجز مفيد للأفكار الرئيسة المتعلقة بتعريفات التنمية.

Thomas, A. and T. Allen (2000) 'Agencies of development', in T. Allen and A. Thomas (eds) *Poverty and Development into the 21st Century*, Oxford: OUP. مقدمة واضحة للوكالات المختلفة المهتمة بعمليات التنمية.

مواقع مفيدة على الشبكة العالمية

www.developmentgateway.org Development Gateway. Links to a range of development information.

www.developmentgoals.org Millennium Goals website. Details on what the goals are and what progress has been made.

www.eldis.org Portal for development-related information run by the Institute of Development Studied, University of Sussex.

www.worldbank.org/poverty/voices World Bank information and research on poverty. Includes information about the Voices of the Poor project.

openkandil.com